



Distr.
GENERAL

FCCC/NC/18
2 April 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الملخص التنفيذي للبلأغ الوطني

ليولندا

المقدم بموجب المادتين ٤ و ١٢ من الاتفاقية الإطارية
للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

وفقا للمقرر ٢/٩ للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، الذي صادق عليه مؤتمر الأطراف في مقرره CP.1/٣ (FCCC/CP/1995/7/Add.1) يتعين على الأمانة أن توفر، باللغات الرسمية للأمم المتحدة، الملخصات التنفيذية للبلأغات الوطنية المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول.

ملحوظة: تحمل الملخصات التنفيذية للبلأغات الوطنية الصادرة قبل الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف الرمز A/AC.237/NC/_.

يمكن الحصول على نسخ البلاغ الوطني لبولندا من:

Ministry of Environmental Protection,
Natural Resources and Forestry
Department of Air and Land Protection
Warszawa, Wawelska 52/54

Fax No. (48 22) 25 20 03

لم تراجع دائرة الخدمات التحريرية هذه الوثيقة

هدف التقرير

١- هدف هذا التقرير هو تزويد مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، طبقاً للفقرتين ١ و٢ من المادة ١٢ منها، بعرض للسياسة التي نفذتها حكومة بولندا في شكل إجراءات تفضي إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٢- ويتضمن هذا التقرير جرداً لمصادر انبعاثات غازات الدفيئة وبواليعها في بولندا في سنة الأساس ١٩٨٨ والانبعاثات التقديرية لغازات الدفيئة في عام ٢٠٠٠، ومعلومات عن الإجراءات المخططة والمنفذة بهدف الحد من هذه الانبعاثات وزيادة بواليعها وعن امكانيات تكييف الاقتصاد البولندي مع الأوضاع المناخية المتغيرة.

التزامات بولندا بموجب الاتفاقية

٣- ان التصديق على الاتفاقية ألزم الدول الأطراف المدرجة في المرفق الأول بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام ٢٠٠٠ عند مستواها في عام ١٩٩٠. وقد أدى هذا الالتزام إلى إعداد وتنفيذ البرنامج الوطني للإجراءات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

٤- وتبيح الفقرة ٦ من المادة ٤ من الاتفاقية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال قدرها من المرونة في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. وحكومة بولندا، إذ تأخذ في اعتبارها ما سبق، تعترف بحق بولندا في قبول عام ١٩٨٨ كسنة مرجعية لتنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بدلاً من عام ١٩٩٠ الذي حددته الاتفاقية؛ وكذلك لأداء التزاماتها بالتنفيذ الجزئي للالتزامات المتعلقة بتثبيت انبعاثات غازات الدفيئة.

السمات المحددة للاقتصاد البولندي

٥- يشكل الفحم المصدر الرئيسي للطاقة الأولية في اقتصاد بولندا وبلغت نسبة استهلاكه في السنة الأساس ٧٦,٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٢ انخفضت هذه النسبة إلى ٧٥,٣ في المائة بسبب ازدياد استخدام النفط والغاز الطبيعي.

٦- وتهيمن على الصناعة البولندية صناعات المواد الخام مع الارتفاع النسبي للمنتجات القليلة التجهيز واستهلاك كبير للطاقة والمواد الخام وانخفاض معدل تجديد الانتاج. وتقوم الصناعة بدور حاسم في توليد الناتج القومي الاجمالي لكن بيانات عام ١٩٩٢ تشير إلى وجود اتجاه نحو تقلص هذا الدور.

٧- وفي عام ١٩٨٩ دخلت بولندا مسار التغيير الهيكلي والاقتصادي الشامل. وتركز أولويات الحكومة بصورة رئيسية على تحديث اقتصاد البلد وإعادة هيكلته مع إيلاء الاهتمام المناسب لمشاكل مثل الخصخصة والبطالة والحماية الاجتماعية لفئات المجتمع الفقيرة وغير ذلك.

٨- والهدف الرئيسي لاقتصاد بولندا في العقود المقبلة هو تنفيذ اصلاحات معقدة في كافة القطاعات بهدف خفض استهلاك الطاقة والمواد الخام مما يتوقع له أن يساعد في تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. وفي الاقتصاد، يتجلى ذلك في الميل إلى تنفيذ أنشطة اقتصادية تستخدم أدنى قدر من الموارد غير المتجددة (الطاقة والمواد الأولية) وتخلّف أدنى أثر بيئي وتنتج سلعا ذات قيمة ملائمة وتقوم فيها الدراية التكنولوجية المحسنة بدور كبير.

٩- وتعتمد كفاءة الإجراءات الإضافية اعتمادا كبيرا على نجاح برنامج الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الذي شرع في تنفيذه في عام ١٩٨٩. ونظرا لما للإجراءات الرامية إلى خفض غازات الدفيئة من أثر مباشر على حالة الاقتصاد، فإن تنفيذ الالتزامات بموجب الاتفاقية سيتوقف على نجاح برنامج الإصلاحات.

أهداف السياسة الايكولوجية في ميدان غازات الدفيئة

١٠- نظرا للأولويات الاجتماعية والاقتصادية لبولندا السالفة الذكر من المفهوم ألا تشكل مشكلة خفض انبعاث غازات الدفيئة، منفصلة، هدفا ذا أولوية. غير أن الحاجة الى تأمين القدرة التنافسية للاقتصاد والاستخدام الكفؤ للوقود الاحفوري تؤدي الى وضع تتيح فيه الاجراءات المنفذة خفض انبعاثات غازات الدفيئة (وخاصة ثاني أكسيد الكربون).

١١- وسيتحقق هذا الهدف بآليات الاقتصاد السوقي مثل تغيير الأسعار لتصل الى مستويات أسعار السوق العالمية ووقف الاعانات المقدمة لأغلبية القطاعات الاقتصادية ودعم تحديث المنشآت الصناعية ماليا وغير ذلك.

١٢- ويشكل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الى المستوى المتفق عليه في المحفل الدولي واحدا من الأهداف الطويلة الأجل للسياسة البيئية للدولة التي وافق عليها برلمان (سيم) جمهورية بولندا في عام ١٩٩١.

جرد غازات الدفيئة لعام ١٩٨٨

١٣- يتبين من جرد انبعاثات وبوالبع غازات الدفيئة التي يولدها الانسان في بولندا أن انبعاثات هذه الغازات (بالجيجاغرامات) في عام ١٩٨٨ كانت على النحو التالي:

٤٨٣ ٧٠٠	-	ثاني أكسيد الكربون (CO ₂)	•
٦ ٠٦٠	-	الميثان (CH ₄)	•
٧٣	-	أكسيد النيتروز (N ₂ O)	•
٦٠٠	-	أكاسيد النيتروجين (NO _x)	•
٢ ٧٣٠	-	أول أكسيد الكربون (CO)	•
٣٥٢	-	المركبات العضوية المتطايرة غير الميثانية-أكثر من	•

١٤- وقيم الكميات المبينة أعلاه تنطبق على سنة الأساس وتشكل المستوى المرجعي لتقييم تنفيذ بولندا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

١٥- وبلغت كمية ثاني أكسيد الكربون المحتجزة ١١ ٧٥٠ جيجاغراما في الزراعة ١٨ ٢٨٠ جيجاغراما في الغابات.

الإجراءات المنفذة منذ عام ١٩٨٨ بهدف خفض انبعاثات غاز الدفيئة

١٦- يتبين من مقارنة قوائم السنوات ١٩٨٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢ أن انبعاثاتهم غازات الدفيئة تتجه نحو الانخفاض. والدليل على دوام اتجاه انبعاث ثاني أكسيد الكربون الى الانخفاض هو أنه على الرغم من نمو الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٢ يلاحظ أن انبعاثه ازداد انخفاضا.

١٧- والسبب في ذلك هو انخفاض استهلاك الطاقة في كل الاقتصاد. وانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة ليس فقط بسبب الانكماش الاقتصادي الذي أدى الى انخفاض الانتاج وتدني الطلب على الطاقة الأولية بل وكذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي فرضت الإجراءات الملائمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الأمثلة على هذه الإجراءات الأنشطة واسعة النطاق الرامية الى إلغاء استخدام الفحم في مباني المراحل الصغيرة وفي الأسر المعيشية ومصانع الانتاج الصغيرة والاستعاضة عنه بمصدر طاقة آخر مثل الغاز أو زيت الوقود. ويبين جرد هذه الاجراءات في عدة مناطق من البلد أنها أدت الى خفض ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٦ ٥٠٠ جيجاغرام خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٩٣.

١٨- وتُتخذ أيضا اجراءات لزيادة استيعاب الغابات لثاني أكسيد الكربون عن طريق زيادة التحريج، فمن عام ١٩٨٨ الى عام ١٩٩٣ ازدادت المساحة المشجرة بحوالي ٦٠ ٠٠٠ هكتار.

استراتيجيات واتجاهات الإجراءات التي اعتمدها الحكومة في ميدان خفض انبعاثات غازات الدفيئة

١٩- إن الأهداف الرئيسية للاقتصاد البولندي مبينة في الوثيقة "استراتيجية بولندا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧" التي وافقت عليها حكومة جمهورية بولندا وبرلمانها.

٢٠- وتفترض الوثيقة ما يلي:

- ارتفاع الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢٢ في المائة؛
- انخفاض التضخم الى اقل من ١٠ في المائة في السنة؛
- انخفاض البطالة.

٢١- وتفترض الاستراتيجيات الموجودة والمشاريع التي أعدتها الوزارات ما يلي:

- حدوث تغييرات تؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج الزراعي؛
 - تنفيذ البرنامج الرامي الى زيادة كفاءة استخدام الطاقة؛
 - ترشيد نظام النقل ووسائله؛
 - توجيه الزراعة نحو تحسين جودة المنتجات وتوجيه الحراجة نحو زراعة الغابات؛
 - الترشيد؛
 - تنفيذ برنامج حماية المياه وترشيد استخدامها؛
 - تنفيذ برنامج إعادة استخدام النفايات.
- النتائج المتوقعة من الاستراتيجيات الاقتصادية المنفذة في تقييم انبعاثات غازات الدفيئة وبواليعها في عام ٢٠٠٠

٢٢- يتبين من التنبؤات المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة وخاصة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الذي يمثل أهمها بسبب حجمه، أن انبعاثات هذه الغازات لا يتوقع لها أن تتجاوز في عام ٢٠٠٠ مستواها في عام ١٩٨٨.
